منظمة إسرائيلية تُطالب بحجز كل أموال الضرائب الفلسطينية

أبو ردينة: مستعدون لاتفاق سلام مع إسرائيل إذا اعترفت بدولتنا وعاصمتها القدس

المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن الفلسطينيين مستعدين للتوقيع على اتفاق إذا وافقت إسرائيل على دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وقال أبو ردينة لصحافيين إسرائيليين، الأحد: «إذا وافقت إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، السلطة الفلسطينية ستكون مستعدة لتوقيع اتفاق خلال أسبوعين»، حسب ما نقل موقع «i24NEWS» الإخباري.

وتابع «نواجه حكومة إسرائيلية تدمر أي احتمال لسلام يمكن أن يستمر إلى الأبد. والإدارة الأمريكية تدفع إسرائيل والفلسطينيين نحو صراع دائم».

وعلق أبو ردينة على الانتخابات الإسرائيلية في مارس المقبل، وقال «لا تتدخل في الانتخابات الإسرائيلية، نحن نريد شريكا يريد سلاما، نريد شخصية مثل بيريس ورابين يجلسان إلى طاولة المفاوضات».

وتعليقاً على تهديد الرئيس الفلسطيني بقطع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بسبب إعلان صفقة القرن، قال أبو ردينة، إن «العلاقات الأمنية مستمرة لكن لا يمكنها أن تستمر للأبد. أريد أن يفهم الشعب الإسرائيلي أننا نقف ونحارب الإرهاب».

وأضاف «الصراع لن يحل بصفقة، إنما عن طريق مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. نحن عند نقطة تحول، هل إسرائيل تختار السلام أو الصراع المستمر؟ رئيسنا يريد السلام. بعد أبو مازن سيصعب إيجاد زعيم مستعد للتوقيع على الشروط الأمريكية».

من جهة أخرى طالبت منظمة إسرائيلية بحبس رهن على 1.696 مليار شيقل، من الأموال التي تسلمها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، في خطوة وصفتها صحيفة معاريف العبرية بـ «غير المسبوقة».

ووفقاً لقناة «آي 24 نيوز» الإسرائيلية، تعتمد المنظمة على حكم قضائي إسرائيلي حمل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن 15 عملية في الانتفاضة الثانية، نفذتها عناصر من منظمة التحرير، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وأشارت الصحيفة إلى أن الأموال التي تُطالب المنظمة باحتجازها هي جزء من إيصالات ضريبة، ورسوم جمركية تجبيها إسرائيل من العمال والتجار الفلسطينيين نيابة عن السلطة الفلسطينية، وفقا لاتفاقيات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وقالت رئيسة منظمة «شورات هدين» نيتساناً درشان لاينر، إن «الحديث يدور عما يزيد عن 600 مليون شيقل في الشهر، أي ما يربو عن 7.2 مليار في السنة».

وتعتمد درشان لاينر على «قانون اقتطاع أموال الإرهابيين»، الذي سن في الكنيست قبل عام ونصف، والذي يطالب الحكومة الإسرائيلية كل شهر، باقتطاع المبلغ الذي حولته السلطة الفلسطينية في ذات الشهر من العام السابق، للناشطين الفلسطينيين وعائلاتهم، وهو ما يُعادل 100 مليون شيقل في الشهر.

من جانب آخر أفادت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية بأن مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، تقودها لوكسمبورغ، تخطط لطرح مبادرة في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، لاعتراف أوروبي مشترك بدولة فلسطينية، ردا على خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن بحث بالفعل المبادرة مع وزراء خارجية أيرلندا، وفرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، وفنلندا، والسويد، ومالطا، وسلوفينيا.

ورغم أن دولا أوروبية تعترف منفردة بالدولة الفلسطينية، إلا إن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بها، ويتبنى موقفا يطالب بتسوية قضية الدولة الفلسطينية عبر مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار حل الدولتين.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل بعثت رسائل إلى الدول التي ترعى المبادرة الأوروبية، جاء فيها «هذا ليس الوقت المناسب للاعتراف الأحادي بدولة فلسطينية، لأنه سيحول دون الدخول في مفاوضات مباشرة بين الجانبين للوصول إلى اتفاق دائم»، مضيفة أن إسرائيل تحاول إقناع الأوروبيين بمنح مبادرة السلام الأمريكية فرصة.

وأضافت الصحيفة أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سيبحثون المحرك الذي يمكن اتخاذه ضد خطة ترامب.

من ناحية أخرى أعلنت القائمة العربية المشتركة، الأحد، أنها لن تدعم أو تشارك في أي حكومة يكون زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، جزءا منها، بعد التقارب بينه وبين حزب «أزرق أبيض» الذي يقوده بيني غانتس، والذي كان مدعوما من القائمة العربية المشتركة.

وبحسب ما نقلت القناة الـ13 الإسرائيلية، عن عضو الكنيست عن القائمة العربية المشتركة أحمد الطيبي، قوله إن «القائمة لن تدعم أي حكومة، أو ائتلاف حكومي، يشارك فيه ليبرمان».

وبدأ ليبرمان، مرحلة من التقارب مع حزب «أزرق أبيض» الذي يقوده بيني غانتس، قبل نحو أسبوعين من انطلاق انتخابات الكنيست الثالثة خلال أقل من عام، حيث رفض ليبرمان دعم غانتس خلال الانتخابات السابقة.

وفي حال عدم دعم القائمة العربية المشتركة، ثالث أكبر كتلة في الكنيست الإسرائيلي لغانتس، فإنه لن يتمكن من تشكيل الحكومة الإسرائيلية، حتى لو دعمه أفيغدور ليبرمان.

كما أن رهان غانتس على اختراق مواقف بعض الأحزاب اليمينية المتحالفة مع نتنياهو، باء هو الآخر بالفشل، حيث وقعت جميع هذه الأحزاب وثيقة ولاء، تؤكد من خلالها تمسكها بنتنياهو كمرشح وحيد عن كافة الأحزاب اليمينية في إسرائيل.

تونس على أبواب مأزق دستوري بعد انقلاب النهضة على الفخفاخ

رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ

تونس – «وكالات»: يسيطر الترقب على الشارع في تونس في انتظار ما ستؤول إليه مفاوضات اللحظات الأخيرة، قبل انقضاء مهلة تكوين الحكومة خلال أيام، في ظل غموض يحيط بفصول الدستور في حال فشل رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ في مهمته.

وكان الفخفاخ أعلن يوم السبت الماضي، تعثر المفاوضات، أساسا مع حزب حركة النهضة على تركيبة الحكومة، وذلك بسبب القرار المفاجئ للحزب بسحب مرشحيه للحقائب الوزارية، قبل ساعة فقط من طرح الحكومة.

واعترضت النهضة على إبعاد حزب «قلب تونس»، الحزب الثاني في البرلمان، وعلى تركيبة الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية، ومع ذلك طرح الفخفاخ تركيبة الحكومة بما في ذلك وزراء حركة النهضة، لكنه اعترف بتعقد الموقف واستئناف المشاورات فيما تبقى من الآجال، مع النظر في باقي الخيارات الدستورية والقانونية الممكنة.

وتنتهي المهلة المحددة في الفصل 89 من الدستور بشهر واحد، في 20 من الشهر الجاري، بعد تكليف الفخفاخ في 20 يناير الماضي. ولكن الفصل نفسه ينص على أنه في حال مرور 4 أشهر، مدة قصوى، منذ التكليف الأول دون تشكيل حكومة، لرئيس الجمهورية أن يحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات مبكرة.

وكان الحبيب الجملي مرشح الحزب الفائز في الانتخابات، النهضة، كلف في 15 نوفمبر الماضي، وفشلت حكومته في نيل ثقة البرلمان بعد شهرين من المفاوضات، وهي المدة القصوى المحددة له في الفصل 89.

وباحتساب المدة كاملة فإنه بحلول 20 من الشهر الجاري تنقضي 3 أشهر ونيف منذ التكليف الأول، ولا يشير الدستور في الفصل 89 على وجه الدقة، إلى ما يمكن أن يحدث خلال ما تبقى من الآجال قبل حل البرلمان.

والسؤال يدور حاليا هل يحق في هذه الحالة لرئيس الدولة اللجوء إلى خيارات أخرى، في تلك المدة قبل حل البرلمان، ولم تستكمل تونس وضع محكمة دستورية، منذ بدء انتقالها السياسي ما يزيد الوضع تعقيدا.

وتقول الأستاذة الجامعية المتخصصة في القانون الدستوري سلوى الحمروني، إن «صياغة الفصل 89 تتيح ضمنيا للرئيس اللجوء إلى خيارات أخرى، ولكن في النهاية فإن للرئيس الأولوية في تأويل النص الدستوري بصفته الرئيس الضامن لحماية الدستور وتطبيقه».

وترى الحمروني أن هذا الأمر يؤخذ به حتى في غياب محكمة دستورية، وفي كل الأحوال، فإن اتخاذ أي خطوة، رهين ما سيتوصل إليه الفخفاخ خلال ما تبقى من الأيام، إما التوافق مع الأحزاب، أو فتح الباب على مصراعيه لمأزق دستوري.

وحذر الرئيس قيس سعيد من أي «مناورات تحت عباءة الدستور»، ردا على مأزق تشكيل الحكومة، وقال القيادي في حزب حركة النهضة نور الدين البحيري، إن «حزبه قد يدفع في البرلمان مع حلفائه إلى المرور لخيار آخر، وهو تقديم لائحة لوم ضد حكومة تصريف الأعمال الحالية التي يقودها يوسف الشاهد لسحب الثقة منها».

وفي تقدير النهضة، فإنه في هذه الحالة التي يطرحها الفصل 97 يمكن للبرلمان أن يستعيد المبادرة من الرئيس، لتقديم مرشح آخر من قبل الحزب الفائز في الانتخابات لتكوين حكومة، ولكن أستاذ القانون الدستوري سلوى الحمروني، ترى أن هذا الخيار لا يتطابق مع روح الدستور، باعتبار أن حكومة يوسف الشاهد، تعتبر منتهية، بمجرد صدور نتائج الانتخابات، وتفويض الشعب لنواب جدد.

وليس واضحا حتى اليوم أي طريق ستسلك أزمة الحكومة في وقت تشهد فيه الديمقراطية الناشئة صعوبات اقتصادية واسعة، وقال أمين عام حركة الشعب، المعني بمشاورات تكوين الحكومة، زهير المغزاوي، إن «مساء اليوم سيكون آخر آجال للتفاوض».

بكين تبحث تأجيل الجلسة البرلمانية السنوية

الإصابات بكورونا ترتفع مجدداً في الصين

مسعفون ينقلون مصاباً بالفيروس

بكين – «وكالات»: ارتفع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا الجديد في إقليم هوبي الصيني أمس الإثنين، بعد تراجعه في اليومين الماضيين، وذلك رغم قرار السلطات فرض قيود جديدة مشددة على الحركة لمنع انتشار المرض الذي أودى بحياة أكثر من 1700 شخص، حتى الآن.

وقد تسفر التداعيات الاقتصادية لغلق قطاعات من الصناعات الصينية عن ركود في اليابان، وسنغافورة، وأشارت بيانات أمس الاثنين إلى انكماش اقتصادي محتمل بالبلدين في الربع الجاري.

وأعلن مسؤولو الصحة بإقليم هوبي، بؤرة الفيروس، تسجيل 1933 إصابة جديدة و100 وفاة الأحد، وهو أقل عدد وفيات يومي منذ 11 فبراير. وارتفع عدد الإصابات نحو 5 في المئة عن اليوم السابق لكن الوفيات تراجعت من 139 حالة.

وسُجلت 90 في المئة تقريباً من الحالات الجديدة في مدينة ووهان عاصمة إقليم هوبي التي يقطنها زهاء 11 مليون نسمة، ويعتقد أن سوقا فيها كانت تبيع كائنات برية دون ترخيص هي بؤرة انتشار الفيروس.

وفي أنحاء الصين، قال مسؤولون إن العدد الإجمالي للإصابة زاد 2048 حالة إلى 70548 شخصا في المجمل، وإن عدد الوفيات بلغ 1770.

وقال مسؤولون في قطاع الصحة أمس الأحد إن التراجع في عدد الحالات المؤكدة في اليومين السابقين يظهر أن جهودهم لوقف انتشار الفيروس، آتت ثمارها، إلا أن خبراء دوليين قالوا إنه من المبكر للغاية القول إن المرض قد بلغ ذروته.

ومن بين حالات الإصابة التي تجاوزت 70 ألف في الصين، نجحت جهود علاج 10844 شخصا وخرجوا من المستشفى.

وبلغ عدد الإصابات المؤكدة خارج الصين أكثر من 500 شخص معظمهم لوافدين من مدن صينية وذلك فضلا عن وفاة 5 مصابين.

وشددت السلطات القيود بدرجة أكبر في هوبي أمس الأحد، وذلك بمنع حركة المركبات، باستثناء الخدمات الضرورية، وإبلاغ الشركات بالبقاء مغلقة حتى إشعار آخر.

من ناحية أخرى تقرر الصين في 24 فبراير الجاري، إذا كانت ستؤجل جلستها البرلمانية السنوية المقرر أن تبدأ في أوائل مارس المقبل.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا، أن اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني، الهيئة الحاكمة البارزة، ستتخذ القرار في اجتماع يوم الإثنين المقبل.

ويرجح التأجيل وسط تفشي فيروس كورونا الجديد كوفيد-19، الذي أدى إلى غلق مدن ومناطق بأكملها وتعليق عمل طرق النقل.

تظاهرات للسكان الأصليين في كندا تجبر ترودو على إلغاء جولة دولية

متظاهرون من السكان الأصليين في كندا

«وكالات»: ألغى رئيس الوزراء الكندي جاستين ترودو الأحد زيارة رسمية إلى منطقة الكاريبي في اللحظة الأخيرة، وفق مكتبه، بسبب احتجاجات للسكان الأصليين تشل طرقا وخطوط سكك حديد في أرجاء البلاد منذ أكثر من أسبوع.

وبعد جولة في الكاريبي، وأوروبا اختتمها الجمعة الماضية، كان من المقرر أن يزور ترودو باربادوس اليوم الإثنين، وغدا الثلاثاء في إطار جولة لحشد الدعم لحجز مقعد لكندا في مجلس الأمن الدولي، لكن مكتبه أعلن في بيان أن رئيس الوزراء لن يحضر اجتماع رؤساء حكومات دول الكاريبي هذا الأسبوع، وسينوب عنه وزير الخارجية فرانسوا فيليب شامبين.

ودعا ترودو إلى اجتماع أزمة مع وزراء المالية، والسلامة العامة، والنقل، وخدمات السكان الأصليين، في محاولة لحل الاحتجاجات المستمرة، وكان قد تعرض لانتقادات من قبل المعارضة بسبب تغيبه المستمر عن البلاد في الوقت الذي يقطع فيه المتظاهرون طرقا، وسكك حديد، وموانئ، ومكاتب حكومية في محاولة لـ «إغلاق كندا» بالكامل.

وتعد خطوط السكك الحديدية الوطنية الكندية ثالث أكبر سكة حديد في أمريكا الشمالية، وتنقل سنويا بضائع تقدر بـ 250 مليار دولار كندي (190 مليار دولار أمريكي).

ويدعم المتظاهرون قادة من السكان الأصليين من شعب «الأمم الأولى» الذين يعارضون مرور خط أنابيب «كوستال غازلينك» للغاز الطبيعي في أراضيهم التقليدية في أقصى غرب كندا، وخط الأنابيب هذا جزء من مشروع تصدير الغاز الكندي الذي تبلغ كلفته 40 مليار دولار.

وتحول وزير خدمات السكان الأصليين مارك ميلر إلى «طريق مغلق في أونتاريو وأمضى اليوم يتفاوض مع المتظاهرين ومسؤولين من السكان الأصليين، لكن جهده أثمر تقدما متواضعا على حد قوله، ودعت شخصيات كندية عدة، بينها زعيم المعارضة أندرو شير، إلى الطلب من الشرطة فض هذه الاحتجاجات، وفتح الطرقات بالقوة، لكن إدارة ترودو ترفض هذا الخيار.

وتعد هذه الاحتجاجات المستمرة اختبارا لجهود ترودو للمصالحة مع شعب «الأمم الأولى» من السكان الأصليين، وهو ما يقول إنه أولوية عنده.

باكستان تشدد على أهمية السلام في أفغانستان

رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان

إسلام أباد – «وكالات»: أكد رئيس وزراء باكستان عمران خان، أمس الإثنين، أن بلاده تسعى لتحقيق السلام في أفغانستان، مشيراً إلى أن الاضطراب فيها لا يخدم مصالحها.

ونقل موقع «جيو نيوز» الإخباري الباكستاني أمس عن خان «في اعتقادي أن شعب أفغانستان عانى أكثر من أي شعب آخر في العالم، وإني أصلي من أجل نجاح جهود إحلال السلام هناك» في إشارة إلى جولة المباحثات القادمة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خان أمام مؤتمر دولي بعنوان «40 عاما على وجود اللاجئين الأفغان في باكستان: شراكة جديدة للتضامن» الذي بدأ أعماله اليوم في إسلام أباد.

وأشار خان إلى توافق في أفغانستان بين الحكومة وقوات الأمن، على النقيض مما كان يقال من قبل.

وأضاف خان أن باكستان لا تسعى لإحلال السلام في باكستان بسبب وجود 1.4 مليون لاجئ أفغاني فيها، ولكن لأن شعب أفغانستان يستحق السلام.

وأوضح «أن إقامة علاقة ذات مغزى (مع أفغانستان) أمر يستحق المثابرة في ضوء الوضع الذي يواجهه اقتصاد بلدنا (باكستان)».

وشدد خان على أنه لا يوجد هناك «ملاذات آمنة» في باكستان، لكنه اعترف بأنه كان من الممكن أن تكون هناك ملاذات في البلاد بعد 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، في مخيمات اللاجئين.

24 قتيلاً في هجوم على كنيسة في شمال بوركينا فاسو

«وكالات»: قتل 24 شخصاً على الأقل وجرح 18 آخرون في هجوم الأحد، على قرية باتسي في شمال بوركينا فاسو. وفق ما قال حاكم المنطقة، العقيد سالفو كابوري.

وقال المسؤول في بيان، إن «الحصيلة الأولية تشير إلى مقتل 24 شخصاً، بينهم قس كنيسة بروتستانتية، وتأسف أيضاً لإصابة واختطاف 18 شخصاً آخرين».